

الموضوع : التشريعات الليبية

قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 551 لسنة
1989 م بتنظيم امانة النفط

المصدر : الجريدة الرسمية
العدد 8

السنة الثامنة والعشرون

منتدى نادي الطفل والاسرة

<http://cfc2003.yoo7.com> • 00218913662383 • abdo1953@live.co.uk

جميع القوانين والقرارات واللوائح المدرجة مأخوذة من مصادرها الرئيسية مع تحملنا كافة
المسئولية

عبد الرزاق بشير الوحيشي

مشرف الموقع :

<http://cfc2003.yoo7.com/>

00218913662383

abdo1953@live.co.uk

قرار اللجنة الشعبية العامة
رقم (551) لسنة 1989 م
بتنظيم امانة النفط

اللجنة الشعبية العامة ،

- بعد الاطلاع على قانون النفط رقم 25 لسنة 1955م وتعديلاته ،
وعلى القانون رقم 55 لسنة 76م بشأن الخدمة المدنية وتعديلاته ،
وعلى القانون رقم 15 لسنة 81م بشأن نظام المرتبات للعاملين الوطنيين
بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ،
وعلى قرار الامانة العامة لمؤتمر الشعب العام رقم 10 لسنة 1979 م
بإعادة تنظيم المؤسسة الوطنية للنفط ،
وعلى قرار مؤتمر الشعب العام رقم 2 لسنة 1989م بشأن اعادة تنظيم
اللجان الشعبية •
وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة الصادر فى 14/6/78م بإنشاء
الجهاز التنفيذى لمشروع تخطيط وبناء المدينتين السكنيتين الجديديتين فى البريقة
ورأس لانوف •
وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 158 لسنة 1986م بشأن توزيع
اختصاصات امانة النفط •
وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 751 لسنة 1987م بشأن تنظيم
امانة الخزانة ،
وعلى ما دار فى اجتماع اللجنة الشعبية العامة العادى الثامن لسنة 1989م
وبناء على ما عرضه أمين اللجنة الشعبية للنفط بكتابه رقم 89/45 المؤرخ
فى 17 ذى القعدة 1398 و•ر الموافق 20/6/1989م ،
وعلى ما انتهت اليه لجنة الامناء المشكلة فى اجتماع اللجنة الشعبية العامة
العادى الثامن لسنة 1989 م •

قررت

مادة (1)

تختص اللجنة الشعبية للنفط ، بالإشراف والمتابعة والرقابة فيما يتعلق
باستثمار الثروة النفطية ، وذلك فى اطار السياسة العامة للدولة ، ووفق قرارات

المؤتمرات الشعبية الاساسية ، ويدخل فى ذلك اعداد خطة التحول فى مجال النفط والصناعات البتروكيمياوية ومتابعة تنفيذها بعد اقرارها ، ولها فى سبيل ذلك ما يلى :-

- 1 - اقتراح السياسة التنفيذية فى مجال النفط والصناعات البتروكيمياوية واعداد مشروعات خطة القطاع فى هذين المجالين بالتعاون مع الجهات المختصة ، وبمراعاة السياسة العامة للدولة ، ووفق قرارات المؤتمرات الشعبية الاساسية واقتراح اعادة النظر فى خطة التحول للقطاع عندما تجد ظروف أو متغيرات تستلزم ذلك .
- 2 - اقتراح افضل السبل لتحقيق الدخل الامثل من الثروة النفطية ، واتخاذ ما يلزم من اجراءات لوضع ذلك موضع التنفيذ .
- 3 - تحديد اسعار النفط الخام والغاز ومتابعة المتغيرات الدولية التى تحكم عمليات انتاج وتسويق النفط والغاز ومنتجاتها .
- 4 - تحقيق المتابعة الفنية على العمليات النفطية فى الحقول والموانئ النفطية ومنطقة الجرف القارى ، بما يحقق المحافظة على الثروة النفطية ومراعاة الاصول الفنية السليمة والاساليب المتبعة فى الصناعة النفطية .
- 5 - التأكد من الكميات المنتجة والمصدرة للنفط الخام والغاز ومنتجاتها
- 6 - متابعة احدث الطرق العلمية بشأن الاسترداد الاضافى واختيار ما يتلاءم منها وطبيعة المكامن النفطية فى الجماهيرية العظمى وذلك بالتنسيق مع الاجهزة المتخصصة فى المؤسسة الوطنية للنفط .
- 7 - مراجعة وتدقيق حسابات شركات النفط وما فى حكمها من التى تخضع حساباتها لاحكام قانون النفط رقم 1955/25م واللوائح النفطية ذات العلاقة الصادرة بمقتضاه .
- 8 - المشاركة فى المنظمات والمؤتمرات العربية والدولية النفطية ومتابعة الاتفاقيات المعقودة مع الجماهيرية العظمى فيما يخص قطاع النفط ، وذلك بالتنسيق مع المكتب الشعبى للاتصال الخارجى والتعاون الدولى .
- 9 - اعداد الخطط المتعلقة بتطوير وتأهيل العناصر الوطنية العاملة فى قطاع النفط ، بما فى ذلك برامج ومخططات تلييب الوظائف ومتابعة تنفيذها بعد اقرارها .

- 10 - اجراء الدراسات والمقارنات بين مختلف عقود استثمار الثروة النفطية واختيار الانسب منها .
- 11 - القيام بالدراسات والابحاث المتعلقة بالشئون النفطية والصناعات البتروكيمياوية .
- 12 - اقتراح القوانين واصدار اللوائح والقرارات التي من شأنها المحافظة على الثروة النفطية وحسن استغلالها .

مادة (2)

أولا : يتكون الهيكل التنظيمي لامانة النفط من :

- 1 - مكتب الامين .
- 2 - المكتب القانوني .
- 3 - مكتب التعاون الدولي .
- 4 - الادارة العامة للتخطيط والبحوث الاقتصادية .
- 5 - الادارة العامة للمتابعة الفنية وشئون القياس .
- 6 - الادارة العامة لمحاسبة الشركات النفطية .
- 7 - الادارة العامة لتخطيط القوى العاملة والتطوير .
- 8 - الادارة العامة للشئون الادارية والمالية .

ويجوز للجنة الشعبية للنفط ان تنشئ مكاتب اخرى ذات اختصاص نوعي او أن تؤلف مجموعة عمل تتولى تقديم المشورة الفنية للجنة في مجالات الصناعة النفطية المتعددة .

ثانيا : تتبع اللجنة الشعبية للنفط ما يلي :-

- أ - المؤسسة الوطنية للنفط .
- ب - الجهاز التنفيذي لمشروع تخطيط وبناء المدينتين السكنيتين الجديتين في البريقة ورأس لانوف .

مادة (3)

يكون بامانة النفط كاتب عام يتولى تحت اشراف الامين ممارسة الاختصاصات المنصوص عليها في التشريعات النافذة .

مادة (4)

يختص مكتب الامين بتنظيم مقابلات الامين واعداد محاضر اجتماعات اللجنة الشعبية للنفط ، وابلغ الجهات المعنية بما يخصها من قرارات ، ومتابعة تنفيذها بصورة دورية وتلقى المكاتبات والتقارير الواردة باسم الامين من الجهات المختلفة وعرضها عليه ، والقيام باعمال المحفوظات لجميع ما يصدر عن مكتب الامين .

مادة (5)

يختص المكتب القانوني بابداء الرأى القانونى فى المسائل التى تعرض عليه والمساهمة فى اعداد التشريعات الخاصة بالقطاع والمسائل الاخرى التى يرى تكليف المكتب بها .

مادة (6)

يختص مكتب التعاون الدولى باجراء الاتصالات مع المنظمات الدولية والاقليمية العاملة فى مجال النفط والغاز ومتابعة كل ما يتعلق بالعلاقات الخارجية والتعاون العربى والدولى فى مجال النفط والغاز والصناعات البتروكيميائية ، وذلك بالتنسيق مع المكتب الشعبى للاتصال الخارجى والتعاون الدولى .

مادة (7)

تختص الادارة العامة للتخطيط والبحوث الاقتصادية بالتعاون مع الجهات التابعة للجنة الشعبية للنفط باقتراح خطة القطاع ومتابعة تنفيذها بعد اقرارها ، والقيام بالابحاث والدراسات المتعلقة بالجوانب الاقتصادية لشئون النفط والصناعات البتروكيمياوية ومستويات اسعار النفط الخام والغاز ومنتجاتهما .

مادة (8)

تختص الادارة العامة للمتابعة الفنية وشئون القياس باعتماد الاجراءات المتعلقة بتصاريح حفر الابار الاستكشافية والتطويرية وتعميقها ، وذلك وفق احكام اللوائح النافذة ، وكذلك اعتماد الاجراءات المتعلقة باذونات اقفال الابار الجافة والابار ذات الانتاج الغير تجارى ، واعتماد معدلات الانتاج المسموح به فنيا من الحقول النفطية ، وتوحيد الانتاج من الطبقة الحاوية الممتدة فى منطقة تخص أكثر من صاحب عقد ، وذلك وفقا لاحكام اللوائح النافذة ، ومنح شهادات اختبارات الانتاج الاولى ومتابعة عمليات قياس ونقل وتخزين وتصدير النفط والغاز ،

واعداد جميع البيانات والاحصائيات اللازمة ومتابعة تنفيذ برامج السلامة والامن الصناعى وحماية البيئة ومكافحة التلوث فى الحقول والموانىء النفطية وفى غيرها من المواقع النفطية الاخرى ، وذلك بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة •

مادة (9)

تختص الادارة العامة لمحاسبة الشركات النفطية بمراجعة وتدقيق حسابات شركات النفط والشركات المرتبطة بها وتحقيق الرقابة المالية والتفتيش على اعمال الشركات المذكورة للتحقق من اتباعها للنظم المحاسبية السليمة ووفائها بالتزاماتها فى مواعيدها المقررة كما تختص بمتابعة تنفيذ الميزانيات السنوية لتلك الشركات للتأكد من سلامة تنفيذها •

مادة (10)

تختص الادارة العامة لتخطيط القوى العاملة والتطوير ، بحصر وتصنيف القوى العاملة بقطاع النفط ، وتحديد الاحتياجات الفعلية الخاصة به واعداد الخطط المتعلقة بتطوير وتأهيل العناصر الوطنية العاملة فى القطاع بما فى ذلك برامج ومخططات تلييب الوظائف ومتابعة تنفيذها •

مادة (11)

تختص الادارة العامة للشئون المالية والادارية بتنفيذ النظم والقواعد المتعلقة بشئون العاملين ، ومباشرة اعمال المحفوظات والطباعة والخدمات والعلاقات العامة والميكنة الادارية للرفع من مستوى كفاءة الاداء وكل ما يتعلق بالشئون الادارية والمالية بالامانة •

مادة (12)

يلحق بامانة النفط عدد من الموظفين يتم تعيينهم أو نديهم وفقا للتشريعات النافذة •

والى ان يستكمل البناء التنظيمى للاجهزة الادارية والفنية لامانة النفط ، يجوز لامين اللجنة الشعبية للنفط بالتنسيق مع أمين لجنة ادارة المؤسسة الوطنية للنفط تكليف عدد من المختصين بقطاع النفط للعمل بالامانة على سبيل الندي ، على أن تتولى جهة عملهم الاصلية الاستمرار فى صرف مرتباتهم ومزاياهم المالية خلال فترة التكليف •

مادة (13)

ينقل العاملون بالادارة العامة للقياس بالمؤسسة الوطنية للنفط الى امانة
النفط .

مادة (14)

تستمر تبعية الاجهزة والشركات المذكورة فيما بعد للمؤسسة الوطنية للنفط
والتي الت اليها بموجب احكام قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 86/158م
المشار اليه :-

- 1 - معهد النفط للتاهيل والتدريب .
- 2 - المركز النوعى للتدريب على صناعة تكرير النفط والصناعات
الكيمائية والبتروكيمائية بالزاوية .
- 3 - شركة راس لانوف لتصنيع النفط والغاز .
- 4 - الشركة الوطنية للكيمائيات النفطية .

مادة (15)

مع عدم الاخلال باحكام المادة السابقة ، تؤول الى اللجنة الشعبية للنفط
أو أمينها بحسب الاحوال كافة الاختصاصات والصلاحيات المقررة لاي منهما
والتي اسندت الى جهات اخرى بمقتضى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 158
86 م أو أية قرارات اخرى .

مادة (16)

يصدر بالتنظيم الداخلى لامانة النفط قرار من اللجنة الشعبية للنفط .

مادة (17)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر فى الجريدة الرسمية .

اللجنة الشعبية العامة

صدر فى : 28 ذو الحجة 1398 و .

الموافق : 31 ناصر 1989 م